I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 208 مليار ليرة سنوياً (30.1 في المائة) خلال كانون الثاني 2019 ليسجل 898 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 690 مليار ليرة خلال الشهر نفسه من العام 2018[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في تعويضات نهاية الخدمة لتصل إلى 182 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2019، بنسبة فاقت 8 أضعاف القيمة المسجلة في العام الماضي[3]. بالتزامن مع ذلك، إرتفعت معاشات التقاعد بنسبة 19.0 في المائة، والرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 3.1 في المائة خلال الفترة ذاتها. بالمقابل، إنخفضت التحويلات إلى القطاع العام لتغطية الرواتب بنسبة 8.1 في المائة لتصل إلى 14 مليار ليرة في كانون الثاني 2019.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2017، 2018 و2019

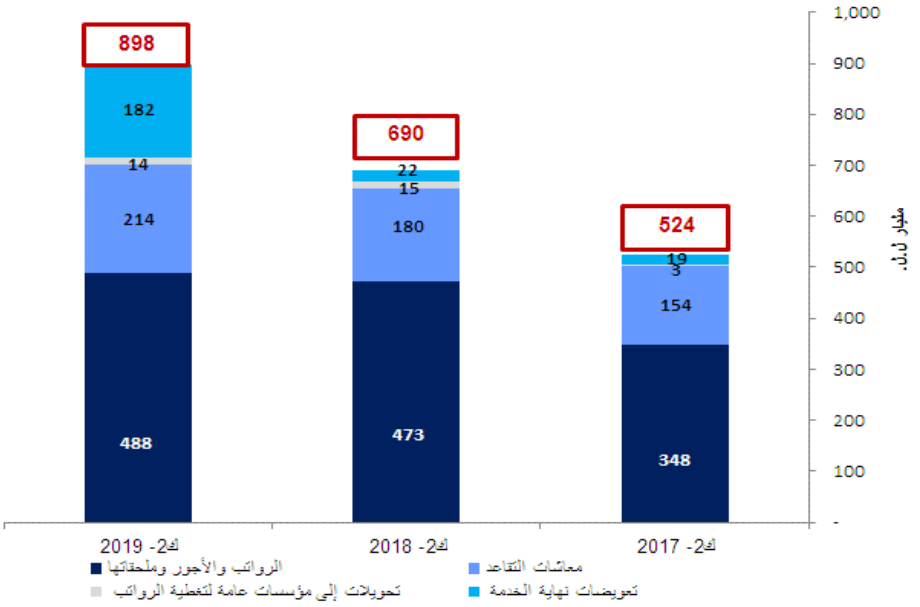

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[4]، حيث سجلت نسبة 64.5 في المائة خلال كانون الثاني 2017، لتنخفض إلى نسبة 56.2 في المائة خلال كانون الثاني 2018، لتعود وترتفع بشكلٍ كبير إلى نسبة 78.9 في المائة خلال كانون الثاني 2019. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 40.9 في المائة من إجمالي النفقات في كانون الثاني 2017، لتنخفض إلى 28.0 في المائة في كانون الثاني 2018 ومن ثم لتعود وترتفع إلى 49.0 في المائة في الفترة ذاتها من العام 2019. السبب الرئيسي وراء الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات يعود إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة الإنفاق حيث

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني 2019.

[3] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، مما شجع عدد كبير من موظفي القطاع العام إلى اللجوء إلى التقاعد المبكر.

[4] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

تراجعت كلٌ النفقات الجارية الأولية والنفقات الإجمالية سنوياً بنسبة 7.4 في المائة و25.6 في المائة على التوالي خلال كانون الثاني 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني 2019

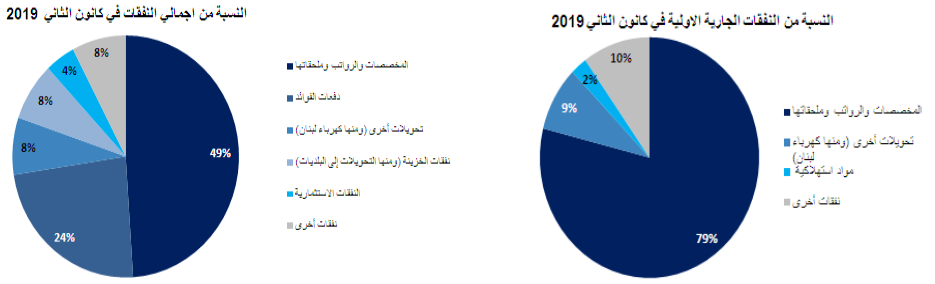

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 13 مليار ليرة مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 487 مليار ليرة[5] خلال كانون الثاني 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى إرتفاع بقيمة 41 مليار ليرة في الرواتب المدفوعة للجهاز التربوي، قابلها جزئياً إنخفاض بقيمة: (i) 29 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري، و(ii) 4 مليار ليرة في الرواتب المدفوعة للجهاز العسكري.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 85.0 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني من العام 2019، تلتها المنافع الوظيفية (5.7 في المائة)، والتقديمات الإجتماعية (4.9 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 4.4 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 23.0 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2018، لترتفع إلى نسبة 35.5 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الشهر قيد الدرس[6].

---

[5] قد تختلف الأرقام بشكل طفيف عن الأرقام الإجمالية المنشورة في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير الحاصل.

[6] يعود السبب وراء الزيادة في حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي مقارنة مع كانون الثاني 2018، إلى إنخفاض قاعدة إجمالي النفقات الأولية بشكلٍ ملحوظ خلال كانون الثاني 2019، والتي إنخفضت سنويًا بأكثر من 33 في المائة نتيجة التراجع في المدفوعات لصالح البلديات والإنشاءات قيد التنفيذ.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2018 وكانون الثاني 2019

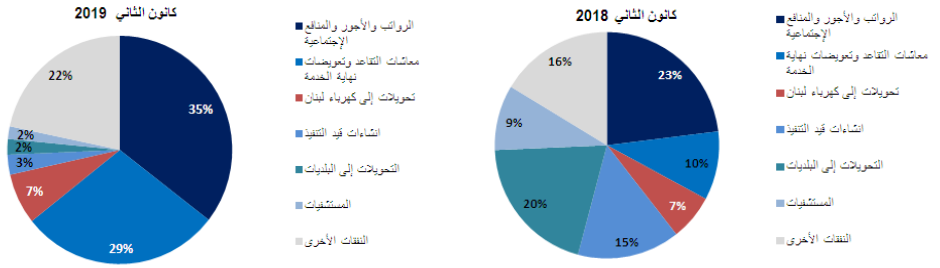

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني 2018 وكانون الثاني 2019

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الجهاز العسكري	**257**	**253**	**13**	**12**	**53**	**24**	**0**	**1**	**322**	**290**
الجيش	159	167	9	9	36	15	0	0	204	191
قوى الأمن الداخلي	72	64	3	3	12	6	0	0	87	72
قوى الأمن العام	21	16	1	1	3	2	0	1	25	20
قوى أمن الدولة	5	6	0	0	1	1	0	0	6	7
الجهاز التربوي	**74**	**114**	**9**	**11**	**0**	**0**	**1**	**0**	**83**	**125**
الجهاز المدني 1/	**45**	**47**	**6**	**5**	**0**	**0**	**13**	**9**	**64**	**60**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							0	0	**0**	**0**
الجمارك 3/									**4**	**12**
إجمالي الإنفاق/7	**376**	**414**	**27**	**28**	**53**	**24**	**15**	**10**	**474**	**487**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
(7) قد يختلف مجموع إجمالي الإنفاق جراء تدوير الأرقام .

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 38 مليار ليرة (10.2 في المائة) لتصل إلى 414 مليار ليرة في كانون الثاني 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب للجهاز التربوي والجهاز المدني.

a.A.II رواتب وأجور الجهاز العسكري

إنخفضت الرواتب والأجور للجهاز العسكري بنسبة 1.5 في المائة (4 مليار ليرة) خلال كانون الثاني 2019 مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2018. في التفاصيل، إنخفضت رواتب الموظفين في قوى الأمن الداخلي بقيمة 8 مليار ليرة، وذلك

نتيجة تراجع المدفوعات المتعلقة بالتدريب والمهمات إلى الخارج بقيمة 4 مليار ليرة بالإضافة إلى إنخفاض تقديمات الملابس بقيمة 3 مليار ليرة. بدورها، تراجعت دفعات الرواتب لقوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة سنوياً، نتيجة إنخفاض تقديمات الملابس بقيمة 4 مليار ليرة. بالمقابل، إرتفعت الرواتب الأساسية للأفراد الدائمين في الجيش بقيمة 8 مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 41 مليار ليرة (55.1 في المائة) مقارنة مع كانون الثاني 2018 لتصل إلى مبلغ 114 مليار ليرة في كانون الثاني 2019. يعود ذلك الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في الدفعات للمتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 46 مليار ليرة[7]، قابلها جزئياً إنخفاض في دفعات الرواتب للموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 4 مليار ليرة وفي التعليم الثانوي بقيمة 1 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 2 مليار ليرة (3.8 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى مبلغ 47 مليار ليرة في كانون الثاني 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الشهر المذكور، مع نسبة 23.8 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (14.6 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (10.8 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور لموظفي وزارة العدل الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 1.5 مليار ليرة (29 في المائة) سنوياً خلال كانون الثاني 2019، تلاها إرتفاع بقيمة 1 مليار ليرة (51 في المائة) في الرواتب والأجور لموظفي وزارة الأشغال العامة والنقل. بالمقابل، شهدت دفعات الرواتب والأجور لموظفي وزارة الخارجية والمغتربين تراجع بقيمة 3 مليار ليرة (19 في المائة)، وذلك بسبب تراجع الدفعات للموظفين المؤقتين بقيمة 2.5 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2019.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني للعامين 2018 و2019

(مليون ليرة)	كانون الثاني 2018	كانون الثاني 2019	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019
وزارة الخارجية والمغتربين	13,825	11,162	24%
وزارة العدل	5,323	6,859	15%
وزارة المالية	4,454	5,053	11%
رئاسة مجلس الوزراء	3,532	4,083	9%
مجلس النواب	3,458	3,623	8%
وزارة الاشغال العامة والنقل	1,969	2,971	6%
وزارة الصحة العامة	2,214	2,158	5%
وزارة الزراعة	2,127	2,123	5%
وزارة الداخلية والبلديات	1,358	1,473	3%
وزارة الدفاع الوطني	1,256	1,344	3%
اخرى	5,657	6,029	13%
المجموع	**45,173**	**46,877**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[7] بناءً للقرارات رقم 221، 222، 243، 244 تاريخ 2018/12/21 والتي تنص على تسديد 30 في المائة من أجور المتعاقدين عن العام الدراسي 2018/2017.

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 29 مليار ليرة (54.9 في المائة) ليسجل 24 مليار ليرة خلال الشهر الأول من العام 2019. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض بقيمة 21 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش لتصل إلى 15 مليار ليرة، وبقيمة 7 مليار في التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي والتي بلغت 6 مليار ليرة في كانون الثاني 2019.

بالتفاصيل، إنخفضت التقديمات لصالح الجيش بنسبة 58.6 في المائة خلال الشهر الأول من العام الحالي مقارنة مع كانون الثاني 2018، وذلك نتيجة التراجع بقيمة 11 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة وبقيمة 9 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بنسبة 52.4 في المائة خلال الفترة المذكورة، وذلك نتيجة التراجع في نفقات المرض والأمومة بقيمة 5 مليار ليرة لتبلغ 771 مليون ليرة في كانون الثاني 2019.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1729- 1731
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE